



بلاغ

دراسة من أجل إعادة تأهيل بحيرة مولاي بوسلهام

من أجل إيجاد حل لإشكالية الترمل التي تعرفها بحيرة مولاي بوسلهام، أطلقت مديرية الموانئ والملك العمومي البحري التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك دراسة تقنية تهدف إلى إعادة تأهيل الأداء الطبيعي لهذه البحيرة. وسيجري انجاز الحل الذي سيتم اختياره بمجرد الانتهاء من هذه الدراسة، والمتوقع أن يكون خلال الفصل الأول من سنة 2014.

ويتجلى الترمل في بروز سهم تطور حتى الحدود الجنوبية من الممر، محدثا أثارا سلبية على السياحة ونشاط الصيد. بحيث أن الحد من تبادل المياه مع البحر تسبب في انحباس البحيرة، وتراجع أوقات الصيد، وازدياد المخاطر على الصيادين بشكل كبير بسبب ظروف الملاحة الصعبة في الممر الضيق.

وسيقوم مكتب الدراسات المكلف بإنجاز الدراسة المشار إليها بحشد فريق متعدد الاختصاصات يشمل مختصين في البيئة والترسبات والدراسات البحرية للقيام بالدراسات التقنية في هذا الشأن. ولهذا الغرض فمن المتوقع القيام بعدد من المسوحات الجيوفيزيائية وقياس أعماق هذا الموقع الطبيعي، وكذا دراسة محددة عن السيرة التاريخية والطبيعية لهذه البحيرة.

وتجدر الإشارة أن بحيرة مولاي بوسلهام تعرف أيضا باسم "المرجة الزرقاء"، وهي ملك عمومي بحري يشكل بيئة ساحلية على طول ساحل المحيط الأطلسي، وتقع على الأراضي الرطبة لحوض الغرب بإقليم القنيطرة. سجلت هذه البحيرة في 20 يونيو 1980 في لائحة المواقع الرطبة لرامسار (RAMSAR). وتمتد على طول 9 كلم وعرض 5 كلم، ومساحة تقدر بـ 35 كلم مربع. وهي مكان لممارسة السياحة والصيد التقليدي بواسطة أسطول يتألف من 152 قاربا (2011)، و450 بحارا صيادا.

